

اسم البرنامج: بلا حدود

عنوان الحلقة: مستقبل الثورة التونسية في ظل الدستور الجديد

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: مصطفى بن جعفر/رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي

تاريخ الحلقة: 2014/2/5

المحاور:

- انجاز الدستور التونسي الجديد
- قانون العدالة الانتقالية
- إصلاح المنظومة القضائية
- انقلاب أبيض دستوري
- تحديات الجملة أمام حكومة جمعة
- إعلام العار التونسي
- التعيينات في المناصب المفصلية
- حل استثنائي لوضع استثنائي

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أحبيكم على الهواء مباشرة من البرلمان التونسي المجلس الوطني التأسيسي وأرحب بكم في حلقة جديدة من برنامج بلا حدود، كان يوم الأحد السادس والعشرين من كانون الثاني يناير عام 2014 يوم تاريخي في حياة الشعب التونسي حيث صادق المجلس التأسيسي على النسخة الأخيرة لدستور الثورة التونسية بعد مخاض دام حوالي ثلاث سنوات وانتقلت الثورة التونسية بذلك إلى مرحلة جديدة مع حكومة مؤقتة مهمتها إجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة لحكومة جديدة عبر برلمان منتخب ورئيس جديد منتخب أيضاً قبل نهاية هذا العام 2014، وفي حلقة اليوم نستشرف آفاق المستقبل مع الرجل الذي كان مسؤولاً بالدرجة الأولى عن إنجاز هذا الدستور خلال السنوات الثلاث الماضية ومسؤولاً أيضاً هذا العام عن متابعة مهام الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها لإنجاز المهمة المنوطة بها الدكتور مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي البرلمان التونسي طيب جُرف إلى السياسة وعاش في أتونها سيادة الرئيس مرحباً بك.

مصطفى بن جعفر: مرحباً بكم في تونس وشكراً على هذه الاستضافة لقناة الجزيرة.

انجاز الدستور التونسي الجديد

أحمد منصور: شكراً مع تهنئتي لكم بإنجاز دستور الثورة التونسية، ما الذي يمثله إنجاز هذا الدستور بالنسبة لكم في تونس؟

مصطفى بن جعفر: والله محطة أساسية لأنه في الحقيقة فكرة دستور جديد لتونس كأنه من أحد مطالب الثورة، مباشرة بعد غروب الطاغية كانت الفكرة سائدة لدى بعض القيادات أن نواصل ونبني على الدستور الجديد وننظم انتخابات رئاسية.

أحمد منصور: دستور 1957..

مصطفى بن جعفر: 1959..

أحمد منصور: 1959..

مصطفى بن جعفر: 1959 لكن المجتمع المدني شباب الثورة الذي ضحى بحياته يعني من أجل القطع مع الاستبداد طالب بدستور جديد و بانتخاب مجلس وطني تأسيس فكان المطلب هذا في اعتصام القصبة الأول واعتصام القصبة الثاني مما أدى إلى استقالة الحكومة الثانية للسيد محمد الغنوشي كان المطلب إذن مطلباً شعبياً بالدرجة الأولى، هذه الاستجابة لأول أهداف الثورة أنجزناها بعد عامين من انطلاق أشغال المجلس الوطني التأسيسي في 22 نوفمبر 2011.

أحمد منصور: ما هو دور المجلس التأسيسي في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ تونس الآن بعدما كان دوره منوطاً بإعداد الدستور؟

مصطفى بن جعفر: هو في الحقيقة لم يكتف بصياغة الدستور ومناقشته والمصادقة عليه هو منذ انطلاق أشغاله يعني أولاً أمضى قرابة الشهر ونصف لإعداد نظامه الداخلي ولإعداد التنظيم المؤقت للسلطات يعني ما يسمى بالدستور الصغير ثم إعداد..

أحمد منصور: سأقوم بإعداد حلقة معك حول هذا الأمر.

مصطفى بن جعفر: وانطلاقاً من منتصف فبراير 2012 انطلقت أشغال اللجان التأسيسية لصياغة المسودة الأولى للدستور وكانت جاهزة في شهر أغسطس 2012 ثم المشروع الأول للدستور في غرة يونيو 2013.

أحمد منصور: 2013.

مصطفى بن جعفر: إذن هذه المحطات في كل هذه المحطات كان المجلس الوطني

التأسيسي يقوم بدوره التشريعي يناقش مشاريع القوانين ويصادق عليها كان يراقب الحكومة وكانت لنا حوارات متعددة متكررة منتظمة سواء كان رئيس الحكومة أو بعض الوزراء بحسب الموضوع والمحور الذي يكون في صدارة الاهتمام آنذاك وإلى جانب ذلك كانت المهمة الأساسية هي العمل حول الدستور وكانت أشغال اللجان لا فقط على مستوى اللجان بل كذلك في إطار الحوار مع كل مكونات المجتمع المدني في إطار تنظيم حوار في كل الدوائر الانتخابية يعني انتقلنا إلى الدوائر حتى في المهجر حيث التقينا بالمواطنين في المهجر وكان حواراً ثرياً أخذناه بعين الاعتبار في صياغة الدستور إلى حدود المرحلة الأخيرة يعني في لجنة التوافقات ما سميناه لجنة التوافقات والتي اشغلت منذ يونيو إلى أن صادقنا على الدستور في 26 يناير.

أحمد منصور: الكل يتطلع الآن إلى قانون الانتخابات على أنه المهمة الأولى الآن للمجلس التأسيسي.

مصطفى بن جعفر: هذا صحيح.

أحمد منصور: متى تبدوون في النقاش وإعداد قانون الانتخابات؟

مصطفى بن جعفر: هو اليوم بين أيدينا وضعت في مكتب الضبط في المجلس مشروع لهذا القانون الانتخابي اشغل حوله عدد من منظمات المجتمع المدني وعدد من الخبراء وسنطلق أولاً في مناقشته في إطار لجنة التشريع العام قد يأخذ ذلك أسبوعين أو ثلاثة على أقصى تقدير ثم سنعرضه على المجلس.

أحمد منصور: حددتم وقتاً لإنجازه؟

مصطفى بن جعفر: من الصعب لكن أقول أنه بين أربعة أو خمسة أسابيع على الأقل يعني سيكون..

أحمد منصور: على الأكثر أم على الأقل لأن الآن هناك مطمطة وهناك مخاوف الآن أن المجلس التشريعي لا ينتهي قبل 2014 وكذلك لا تنتهي الحكومة قبل 2014 وتدخولون في مناهاة لا نهاية لها.

مصطفى بن جعفر: نحن بينا في المرحلة الأخيرة وحتى في مراحل أخرى عندما أنجزنا المشروع الأول لغرة يونيو أو المشروع الأخير والنهائي في 26 أننا قادرون على الشغل حتى الصباح.

أحمد منصور: هل تعد الشعب التونسي الآن أنك في فترة مثلاً لا تتجاوز ستة أشهر وأربعة أشهر أو خمسة تنتهي من إنجاز التشريعات الأساسية المطلوبة وعلى رأسها قانون الانتخابات؟

مصطفى بن جعفر: بأقل من ذلك بأقل من ذلك المهم هو قانون الانتخابات سيكون جاهزاً بحول الله يعني قبل يوفى شهر مارس..

أحمد منصور: طيب شهر مارس هذا الشهر القادم؟

مصطفى بن جعفر: أيوه.

أحمد منصور: هل سيحدد موعد الانتخابات فوراً؟

مصطفى بن جعفر: عند ذلك الهيئة المستقلة العليا المستقلة للانتخابات ستكون جاهزة لاقتراح الموعد وسيصادق عند ذلك المجلس على هذا الموعد.

أحمد منصور: هل ترجحون القائمة النسبية أم مطلقة في الانتخابات؟

مصطفى بن جعفر: الاتجاه العام هو تقريباً المحافظة على القانون الانتخابي على طريقة الانتخاب التي اعتمدت في الانتخابات الماضية.

أحمد منصور: هناك اعتقادات..

مصطفى بن جعفر: قوائم بالنسبية مع..

أحمد منصور: لكن كانت القوائم كثيرة؟

مصطفى بن جعفر: لكن مع الحد من القوائم يعني ضبط شروط لا أقول شروط تعجيزية لكن أقول شروط منطقية حتى نتفادى هذا التشتت وهذا العدد المهول للقوائم كانت لنا ألف وستمئة قائمة.

أحمد منصور: ما الذي تفعلونه من أجل الحد من هذا مثلاً هذا وصل إلى مرحلة وصفت بالتهريج السياسي؟

مصطفى بن جعفر: لا أريد أن أقوم بعملية استباقية لكن المفروض هو أنه ستقع ضبط شروط لتقديم القوائم مثلاً مصادقة من طرف عدد من المواطنين في كل قائمة حتى لا تكون قوائم يعني..

أحمد منصور: يعني ستكون هناك ضوابط بحيث لا تكون الأمور مفتوحة.

مصطفى بن جعفر: هذا لا شك فيه.

أحمد منصور: طيب، طيب الآن بالنسبة لشروط الأعضاء أنفسهم كثيراً ما كان يدخل إلى البرلمان شخصيات دون المستوى في أن تمثل الشعب لمجرد أنها تملك المال أو أنها وضعت على قائمة معينة هل ستضعون من الضوابط والشروط ما يجعل الشخصيات

التي تمثل الشعب شخصيات جديرة بأن تكون ممثلة للشعب ولا تكون أضحوكة وسائل الإعلام وفي التندر بالنسبة للناس؟

مصطفى بن جعفر: هذا في يد عهدة من سيعينون من يمثلهم كأحزاب أو كمنظمات أو مستقلين.

أحمد منصور: لا في القانون نفسه ليس مطروحاً ذلك.

مصطفى بن جعفر: لا، لا يمكن نحن نترك الحرية للشعب يعني والإ..

أحمد منصور: في النهاية هذا من مساوئ الديمقراطية أنها في كثير من الأحيان تأتي بشخصيات غير مؤهلة.

مصطفى بن جعفر: لكن يترك الخيار للجماهير الجماهير في المعقول هي جماهير يعني متفطنة وذكية ونترك هذا للإرادة الشعبية وإلا الإرادة الشعبية لن يكون لها أي معنى.

أحمد منصور: هناك علامات استفهام وتشكيك في أن القانون الانتخابي سيفصل بطريقة لا تسمح لحركة النهضة بالعودة مرة أخرى لتشكيل الأغلبية في السلطة أو البرلمان؟

مصطفى بن جعفر: من سيضع هذا القانون سنضعه في المجلس الوطني التأسيسي وفيه التمثيلية الواسعة لما صدر عن صناديق الاقتراع في انتخابات أكتوبر 2011 بحيث لا نرى كيف سيمكن أن يوضع قانون يمنع أي طرف من الأطراف السياسية أن تكون حاضرة في مجلس النواب الشعب القادم.

أحمد منصور: ما هي الضمانات التي ستحول دون عودة النظام السابق واختراقه للقانون الانتخابي؟

مصطفى بن جعفر: شعب تونس الحي والمجتمع المدني الحي واليقظ وهذا الشعب الذي قال لا بشكل نهائي للخوف وأصبح يتمتع بحرية لم يتمتع بها طوال نصف قرن تقريباً في مثل هذه الصورة يعني لنا من القدرات ومن العزم ومن ما..

أحمد منصور: هذا كلامك عام ولكن لا بد من ضوابط..

مصطفى بن جعفر: لا ليس كلاماً عاماً هذا نعيشه يومياً..

أحمد منصور: قانون العدالة الانتقالية وصف بأنه قانون جيد لو طبق ثلاث سنوات حتى الآن ولم يطبق..

مصطفى بن جعفر: لا هو وقعت الصياغة..

قانون العدالة الانتقالية

أحمد منصور: أنصار النظام السابق موجودين متغلغلين في كل أركان الدولة ولهم الفرصة الآن يجمعون بعضهم حتى يعودوا مرة أخرى؟

مصطفى بن جعفر: هو شوف في المنطلق هو كان خيار حتى لا ن نصب مشانق لمن كان في النظام السابق لا نتسرع لا نقوم لا نضع محاكم تفتيش نحن هذه على الطريقة التونسية الثالثة يعني مررنا بالمرحلية ربما كان من الأفضل لو وضعنا أسس العدالة الانتقالية في المرحلة الانتقالية الأولى لكن هذا لم يحصل، وانتظرنا الانتخابات ثم بعد الانتخابات انطلقنا في وضع العدالة الانتقالية وكان عمل جيد ساهم فيه المجتمع المدني بكل مكوناته والآن مشروع القانون وقعت المصادقة عليه وسيدخل حيز التطبيق.

أحمد منصور: متى سيدخل حيز التطبيق؟

مصطفى بن جعفر: في الأسابيع القادمة.

أحمد منصور: الآن يعني هذا القانون الوزير المكلف به وهو وزير العدل والعدالة الانتقالية حافظ بن صالح متهم بأنه كان من رجال بن علي البعض يتهمه بأنه كان عضواً في لجان تزوير الانتخابات كيف سيطبق قانون العدالة الاجتماعية شخص من المفترض أن يقع حسب رأي الكثيرين تحت طائلة هذا القانون؟

مصطفى بن جعفر: هو في الحقيقة لا يمكن أن يعني نمنع من الوصول أي طرف خاصة وأن الخيار ترك لرئيس الحكومة الجديد.

أحمد منصور: أمال الثورات هذه قامت ليه؟ الثورة هذه قامت عشان ما نمنع حد أنه يجيء حتى لو كان شخصاً يشار له بأنه كان من الذين يزورون الانتخابات أو الوزارة التي ذهبت إلى إسرائيل؟

مصطفى بن جعفر: هو بدون مبالغة يعني كل هذه التهم هي تهم الفيسبوك والمشاركة في تزوير الانتخابات ربما فيه شيء من المبالغة.

أحمد منصور: الانتخابات أيام ابن علي كانت مزورة ولا لا؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع.

أحمد منصور: كل اللي شارك في هذه اللجان ألم يكن شريكا في التزوير أم لا؟

مصطفى بن جعفر: هو كان في موقع كان لا يمكنه أن يزور ولا أن يغير أي شيء لكن هذا المفهوم.

أحمد منصور: نوع من التمرير..

مصطفى بن جعفر: لا لا مش من التمرير هذه مسؤولية رئيس الحكومة الحالي وقع الاختيار على رئيس حكومة اختار الفريق الذي سيساعده على مسؤوليته.

أحمد منصور: أليس المجلس التأسيسي أو البرلمان هو المسؤول عن محاسبة الحكومة.

مصطفى بن جعفر: بالطبع.

أحمد منصور: واعتماد الوزراء؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع نحن سنحاسبه وسنتابع الوزراء الحاليين يعني وزيراً وزيراً لكن إسناد الثقة وقع على الحكومة كفريق وتركنا لرئيس الحكومة..

أحمد منصور: لم تصوتوا على الوزراء وزير وزير؟

مصطفى بن جعفر: لا أبداً ليست هذه الطريقة لكن يمكن سحب الثقة من أي وزير على حدا..

أحمد منصور: من صلاحية المجلس التأسيسي سحب الثقة من أي وزير على حدا.

مصطفى بن جعفر: يمكن سحب الثقة من أي وزير على حدا.

أحمد منصور: ومن صلاحيته سحب الثقة من الحكومة نفسها؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع.

أحمد منصور: ما هي الضمانات والقوة التي لديكم كمجلس تأسيسي الآن لمحاسبة هذه الحكومة أو إقالتها في ظل أنه في مصر ويعني الصورة أخرى مختلفة كان هناك مجلس شعب منتخب من الشعب وكان هناك حكومة الجنزوري المعينة من المجلس العسكري وضعت مجلس الشعب المنتخب من الشعب تحت أقدامها لم تقبل محاسبة وزير ولم تستقيل ولم يستطيع المجلس وأطيح بالمجلس في النهاية ما هي قوة المجلس الآن لكي يحاسب الحكومة ليطيح بالوزراء ليطيح بالحكومة نفسها؟

مصطفى بن جعفر: الوضع يختلف تماماً ولا أدل على ذلك..

أحمد منصور: المعلم اللي فوق اللي بدير المشهد واحد المعلم اللي يلعب هنا هو اللي يلعب هنا.

مصطفى بن جعفر: لا أبداً، ابدأً ليس هنالك من معلمين في تونس قضينا..

أحمد منصور: ما هو مش في تونس هو بره تونس.

مصطفى بن جعفر: يعني نتمنى وأن الحكم الفردي وقع القطع معه نهائياً والحكم مستبد والحزب الواحد والفكر الواحد يعني ولى بدون رجعة، لا أدل على ذلك من أن في المدة الأخيرة وقعت المطالبة من طرف عدد من أطراف المعارضة بحل المجلس..

أحمد منصور: نعم هذا ما أقوله.

مصطفى بن جعفر: هذا لم يحصل وهذا دليل..

أحمد منصور: يجيئوا يتجمعون عندك هنا ويقول لك حل المجلس.

مصطفى بن جعفر: لا، لا يمكن ما حصل رغم التظاهر ورغم الاعتصامات ورغم المطالبة بذلك من عديد الأطراف هذا لم يحصل لأن المؤسسة هي أولاً منبثقة من إرادة شعبية واضحة ثم عندنا تقاليد في هذا البلد احترام المؤسسات حتى ولو لسنا..

أحمد منصور: هو في البلد هذه كان في حاكم واحد وهو اللي كان يعمل كل حاجة الأمور دي جديدة.

مصطفى بن جعفر: انقضى هذا، هي ليست مسألة فنية اليوم المجلس الوطني التأسيسي يمثل حقيقة الإرادة الشعبية خرج من صندوق الاقتراع في انتخابات لم يشكك أي طرف لا وطني ولا خارجي في مصداقيتها برغم المحاولات هو صمد إلى الآخر رغم كل التشكيك هو صادق على الدستور ونظرتم إلى النسبة الهامة هو يكاد يكون إجماع يعني 200 عضو على 216 يعني صادقوا على الدستور لسنا بعيدين عن المعجزة، لكن هي في الحقيقة كانت نتيجة عمل طويل ومضني وتوافقات عسيرة لكن ثابتة، الآن سيواصل المجلس بنفس الأريحية بنفس الصمود عمليات..

أحمد منصور: وسط الأشواك.

مصطفى بن جعفر: وسط الأشواك بالطبع.

إصلاح المنظومة القضائية

أحمد منصور: من هذه الأشواك الآن التي بدأت تظهر على الساحة التونسية القضاء الآن بدأ يبحث عن دور في تونس كما له دور في مصر القضاء هو الذي حل خيار الشعب المصري المجلس الوطني التشريعي، القضاء اليوم صوتهم عالي ويطالبون باستقلالية ورفضوا، يطالبون بأن كل القضاء اللي تنحوا من بعد الثورة إلى الآن يعودوا مرة أخرى، هناك القضاء ارتفع صوتهم ويريدون أن يركبوا فوق السلطات الأخرى، أما يمكن أن يقوم القضاء هنا في تونس كما قاموا في مصر محل المجلس التشريعي وإدخال

البلد في نفس الفوضى؟

مصطفى بن جعفر: هذا غير ممكن أولاً بقدر ما حرصنا على مستوى النص الدستوري أن نكرس الاستقلال القضائي لأن استقلال القضاء ليس مطلب من القضاة هو مطلبنا يعني نحن ناضلنا طوال المدة ضد استبداد بن علي لأنه كان يستعمل الجهاز القضائي لقمع الحريات، نحن الآن نؤسس لقضاء مستقل لكن في نفس الوقت نحن واعييين وأننا في مرحلة انتقالية الجهاز القضائي هو نفسه في حاجة إلى إصلاح من داخله لكن هذا يتطلب شيء من الوقت ونحن واعدون أن الإرادة الشعبية من ناحية ودور المجتمع المدني وبقظته ستمنع أي طرف أي جهاز يحاول احتكار السلطة أو الاستبداد بها أن يقوم بهذه العملية.

أحمد منصور: سيادة الرئيس أنت قلت جملة مهمة جداً قلت أن بن علي كان يستخدم القضاء، القضاء الموجود حالياً هو قضاء بن علي هؤلاء قضاة بن علي الذين كانوا يستخدمون، كيف يمكن لقضاة كانوا يستخدمون من حاكم فاسد مستبد لتحقيق ما يريد ويستجيبون لتدخلاته أن يكونوا هم القضاة الموجودون في عهد ثورة جاءت حتى تزيل نظاماً وتقيم نظاماً جديداً؟

مصطفى بن جعفر: هذا تقييم فيه شيء من الشمولية لأن في القضاء حتى في وقت بن علي كان هنالك قضاة شرفاء.

أحمد منصور: أنا متفق معك أنا متفق معك.

مصطفى بن جعفر: وهو كان يضع في المفاصل في مفاصل الجهاز القضائي أناس يطبقون التعليمات لكن..

أحمد منصور: هم موجودين ولا لا؟

مصطفى بن جعفر: فيهم من هم موجودون وفيهم من هم وقع الاستغناء عنهم.

أحمد منصور: معروفون أم غير معروفين؟

مصطفى بن جعفر: البعض منهم معروفين ليس..

أحمد منصور: لماذا لم يقوم الجهاز القضائي بتنظيف نفسه داخلياً وإصلاح نفسه بدلاً..

مصطفى بن جعفر: هو شيئاً فشيئاً.

أحمد منصور: أو تصدروا أنتم تشريعات تفرض هذا الأمر؟

مصطفى بن جعفر: لا هو هذا العمل هو متواصل ومتدرج وقع الاستغناء على عدد من

القضاة شيئاً فشيئاً.

أحمد منصور: الآن مطالبون بعودتهم والمحكمة قبلت..

مصطفى بن جعفر: هم يمكن أن يطالبون لكن ليس من المفروض أن يرجعوا..

أحمد منصور: هل المجلس التشريعي سيتدخل في وقت ما يعني في مصر كان يمكن للمجلس التشريعي لو كان القائمون عليه لديهم الوعي أن يصدروا تشريعاً يمنع المحكمة الدستورية من حل مجلس منتخب من الشعب لكنهم قصرُوا فحلَّتْهم هل يمكن للمجلس التشريعي هنا أن ينتبه إلى هذه النقطة؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع.

أحمد منصور: ويتدخل لإصلاح القضاء إذا لم يصلح القضاء ذاته من داخله وهذا أمر صعب القضاة يبصوا لبعض يبقوا عارفين أن هذا فاسد بس يحموه عشان زميلهم.

مصطفى بن جعفر: لو اعتبرنا أن الأغلبية فاسدين..

أحمد منصور: لا مش الأغلبية.

مصطفى بن جعفر: الآن هو المجلس الأعلى سيأتي من خلال انتخابات من خلال عملية انتخابية يعني في كل الشفافية ونحن نعول على القضاة الشرفاء حتى يصلحوا ما فسد وهذا في طريق الإنجاز لكن لا بد من شيء من الصبر والسلطة التشريعية ستكون ساهرة وستكون يقظة وإذا اضطر الأمر إلى بعض التشريعات في هذا الاتجاه سنتحمل مسؤوليتنا.

أحمد منصور: هذا مهم جداً الآن.

مصطفى بن جعفر: طبعاً.

أحمد منصور: أنت تعد الشعب الآن بأن الجهاز القضائي إذا لم يتم بإصلاح نفسه ستتدخل السلطة التشريعية من أجل الإصلاح؟

مصطفى بن جعفر: من خلال التشريع هذا واضح.

أحمد منصور: كثير من المراقبين يقولون إن ما حدث في مصر حدث مثله في تونس أطيح بالإخوان المسلمين في مصر بانقلاب عسكري وأطيح بحركة النهضة بتونس بانقلاب قبل عبر ما حدث أسمع منك الإجابة بعد فاصل قصير نعود إليكم بعد فاصل قصير لمتابعة هذا الحوار على الهواء مباشرة من مقر البرلمان التونسي المجلس الوطني التأسيسي مع رئيس البرلمان السيد الدكتور مصطفى بن جعفر فابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

أحمد منصور: أهلا بكم من جديد بلا حدود على الهواء مباشرة من مقر المجلس الوطني التأسيسي في تونس البرلمان التونسي ضيفنا هو رئيس البرلمان التونسي رئيس المجلس الوطني الدكتور مصطفى بن جعفر موضوعنا حول إنجاز الثورة التونسية لدستورها ومستقبل تونس ودور الحكومة والرقابة التشريعية للمجلس الوطني التأسيسي وأهم ما يمكن أن يقوم به خلال هذه الفترة الانتقالية، أليس ما حدث في تونس مثلما ما حدث في مصر أطيح بالإخوان المسلمين في انقلاب عسكري وأطيح بحركة النهضة بانقلاب أبيض دستوري.

انقلاب أبيض دستوري

مصطفى بن جعفر: أبدأ يعني لكل بلد لكل مجتمع خصوصياته ونسق التطور المجتمعي وتجربته، الحديث الآن عن التجربة التونسية والنموذج التونسي..

أحمد منصور: لسه لم يكتمل.

مصطفى بن جعفر: إيه بالطبع نحن فيه، لكن إحقاقاً للحق حتى نكون موضوعيين يعني أنجزنا مرحلة مهمة يعني سنتين في الحكم.

أحمد منصور: المصريين أسسوا مجلس شعب ودستور وخمس مرات وبالأخر العسكر دمروا كل شيء.

مصطفى بن جعفر: إحنا نتكلم على تونس عن تجربة سنتين كان يتحمل فيها مسؤولية الحكم ثلاثي اشترك فيه حزب ذي مرجعية دينية و أحزاب ذات مرجعية حديثة يعني مدنية، هذه التجربة من خصوصياتها أنها تمكنت من مواصلة المسار وتحقيق ما تحقق والمصادقة على الدستور بهذا التوافق يعني هذا لا مثيل له في..

أحمد منصور: ما هي الضمانات سيادة الرئيس الآن بصفتك رئيس المجلس الوطني ممثل الشعب المنتخب من الشعب، ما هي الضمانات أن لا يتكرر لحركة النهضة ما حدث لها من قبل خلال الثمانينات والتسعينات وما بعدها من اعتقالات وسجون وغيرها وما حدث للإخوان في مصر أن لا يتكرر هذا في تونس مرة أخرى ما هي الضمانات؟

مصطفى بن جعفر: الضمانات أولاً طريقة تسليم الحكم والتداول السلمي على الحكم النهضة لم تخرج لم يقع إخراجها من الحكم ومن الحكومة، النهضة اختارت بتأني وعلى المدى الطويل يعني منذ ستة أشهر والناس تطالب باعتصامات الرحيل إلى غير ذلك أن ترحل النهضة، النهضة لم ترحل، النهضة سلمت الحكم بأفضل الظروف بشكل سلس.

أحمد منصور: مجبرة.

مصطفى بن جعفر: يعني..

أحمد منصور: مجبرة.

مصطفى بن جعفر: لا، لا أظن ربما هذا هو الخطأ في التقييم لم تكن مجبرة على مغادرة الحكم، النهضة اختارت بعد تفكير طويل وتفكير مشترك داخل الائتلاف الحكومي بين كل الأطراف الحاكمة أن تسلم الحكم لحكومة غير متحيزة بهدف تنظيم الانتخابات في أفضل الظروف.

تحديات بالجملة أمام حكومة جمعة

أحمد منصور: ما هي المهام الأساسية لهذه الحكومة الآن؟

مصطفى بن جعفر: المهام الأساسية هي أولاً مواصلة السير لتحقيق الأمن والاستقرار وهو في عمله.

أحمد منصور: عملوا أمبارح عملية كبيرة بدئوا فيها و دشنوا فيها عهد الحكم.

مصطفى بن جعفر: هم دشنوا لكن ليست الحكومة الجديدة في الحقيقة التواصل لأن المسألة لم تأت هكذا.

أحمد منصور: وإن كان عليها علامات استفهام البعض يثيرها لكن ليست معروضة للنقاش.

مصطفى بن جعفر: شيء طبيعي في إطار حرية الإعلام أن نتساءل كيف ولماذا الآن ومتى إلى غير ذلك، الشيء الثاني هو انطلاقاً من هذا الاستقرار الأمني ربما إعطاء دفع جديد للحركة الاقتصادية وإعطاء رسالة طمأنه للدول الصديقة والمؤسسات المالية الدولية حتى نواجه في أفضل ظروف ممكنة المسألة الاجتماعية مسألة البطالة التشغيل مسألة الفوارق بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية لكن الكل يعلم أن أي حكومة مهما كانت الإمكانيات ليست لها عصا سحرية لمواجهة كل هذه التحديات يعني هو مواصلة السير في تنقية المناخ وربما تشجيع الاستثمار الوطني..

أحمد منصور: ده يخرج عن نطاق ما قيل عن الحكومة، قيل عن الحكومة المفروض لها مهمة أساسية وهي الانتخابات.

مصطفى بن جعفر: بالطبع الانتخابات.

أحمد منصور: الآن لما تدخله في الوضع الاقتصادي وتدخله في التنقية كذا وتدخله في

كذا أنت تدليه مهام أكبر من حجمه.

مصطفى بن جعفر: لا ليست أكبر، كما كانت المسؤولية بالنسبة للحكومات المتتالية في المرحلة الانتقالية..

أحمد منصور: لم يحدث استقرار، ما هذه هي المشكلة، من الذي سيأتي يستثمر في نظام يعلم أن وزيره بعد ثلاث أشهر سيمشي فبالتالي لا بد من الحكومة بأن تنجز بسرعة وتخلص عشان الحكومة اللي ستقعد أربع سنين..

مصطفى بن جعفر: وهذا ما سيقع لكن هذا مرتبط كذلك بمؤسسة التي اسمها الآن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهي تعمل حديثاً وستقدم لها في الأسابيع القادمة قانون انتخاب يسمح لها بضبط الموعد للانتخابات وعند ذلك ستخلص الحكومة.

أحمد منصور: من الذي سيضمن أن رئيس الحكومة سوف يلتزم بالمهام الأساسية المنوطة به ولا يتوسع في أمور أخرى ويقعد بقى.

مصطفى بن جعفر: هو حتى يقدر هو يعني نقول في تونس يعني ستكون معجزة إذا كان تمكن من مواجهة على الأقل المسائل الاستعجالية والإعداد للانتخابات.

أحمد منصور: لكن أنا لقيت سؤال يسأله كثير من التونسيين كتب في بعض المقالات يقولون بعد ثلاثة أيام فقط من المصادقة على الحكومة رئيس الحكومة توجه مع وفد وزاري إلى الجزائر ربما في أسرع زيارة لوفد حكومي..

مصطفى بن جعفر: هذا من تقاليد الحكومات الجديدة أن العلاقات مع الشقيقة..

أحمد منصور: ثلاث أيام يقعد يأخذ نفس شوية يشوف البلد الأول وبعدين يروح الجزائر، يعني راح يأخذ توقيع يعني الاعتماد.

مصطفى بن جعفر: لا لا لا هو كان وزير الصناعة في المدة الأخيرة له كل الملفات بين يديه وهو مطلع على الوضع ثم هي زيارة أكثر منها رسالة سياسية لدعم هذه العلاقات والكل يعلم أن العلاقات بين تونس والجزائر هي علاقات مصيرية حيوية سواء كان على مستوى الأمن أو على المستوى الاقتصادي..

أحمد منصور: هي الأمن دي هي الأمن دي يعني كأن تونس تأخذ اعتمادها من الجزائر في التحركات كلها، أصبحت الجزائر هي القبلة التي يتوجه إليها السياسي الذي يريد أن يحكم أو يدير أو يعمل عاوزين نفهم بس.

مصطفى بن جعفر: هذا ليس بجديد العلاقات بين الجزائر وتونس.

أحمد منصور: لا جديدة دي، اللي يحصل دي الوقت جديد.

مصطفى بن جعفر: لا ليش؟ لأن هنالك ربما هناك عنصر ما كان منتظرا وأصبح معطى من المعطيات وهو معطى الإرهاب يحتاج إلى حلول خصوصية يعني ويتطلب أكثر ما يمكن من التنسيق مع الجارين سواء كان الجار الليبي أو الجار الجزائري وحدودنا يعني شاسعة مع البلدين.

إعلام العار التونسي

أحمد منصور: أنتم الآن تتعرضون لعملية قصف إعلامي منظم طوال الثلاث سنوات الماضية معظم هذا القصف الإعلامي موجه من أجهزة تلفزيونية خاصة معظمها يملكها ناس كان لهم نفوذ في النظام السابق أو كَوّنوا ثروات من النظام السابق تحولت الحرية إلى فوضى في تونس كما تحولت إلى فوضى مصر في الإعلام أنت كمسؤول عن المجلس التشريعي لماذا لا تصدر تشريعات تنظم هذه الفوضى القائمة وتخفف من غلواء بث الأكاذيب ويعني أنا أقابل صحفيين تونسيين يقولون نحن الآن أصبحنا نشعر بالعار إننا ننتمي لهذه المهنة من كثرة ما يحدث فيها؟

مصطفى بن جعفر: ما عليهم إلا أن يتكلموا حتى نسمع هذه الأصوات التي ليست مرتاحة لما يحصل، وما يحصل هو انفجار لحرية التعبير وبالطبع في المراحل الانتقالية هي ربما فترة صعبة لا يمكن تجاوزها إلا بالصبر وبالتحكم لأن الرغبة كبيرة في القمع لكن نحن قاسينا طويلاً من قمع الحريات ومهما كانت السبل مخير ربما الانفلات..

أحمد منصور: ستركونها هكذا؟

مصطفى بن جعفر: لا لن نتركها هي بصدد التنظيم يعني هنالك..

أحمد منصور: لديكم تشريعات للتنظيم والتدقيق وحماية أعراض الناس..

مصطفى بن جعفر: بالطبع، الطبع أولاً القضاء ثم هنالك هيئة مكلفة بالإعلام السمعي البصري وهي هيئة مستقلة انبعثت في الأسابيع الأخيرة قبل المصادقة على الدستور وقد باشرت أعمالها شيئاً فشيئاً ستتنظم القطاع لا بد من شيء من الصبر، لأن المرحلة الانتقالية تشهد مثل هذه الانفلاتات في كل أجهزتها وفي كل المجالات يعني ما..

أحمد منصور: يعني إحنا الآن عندنا القضاء، القضاء لن يكون بعيداً عنكم الإعلام لم يكن بعيداً عنكم في الفترة القادمة إذا لم ينضبط ستضبطونه بالتشريعات؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع، شيئاً فشيئاً لكن لن يكون هنالك قرارات صارمة وسجن من يخرج عن الطريق إلى غير ذلك، يعني نحن في مرحلة دقيقة تفرض المعادلة وهي

معادلة صعبة بين احترام الحريات والرجوع شيئاً فشيئاً إلى الاستقرار وإلى النظام، والنظام في إطار الحرية ليس شيئاً سهلاً ولسنا متعودين عليه نحن في إطار التدريب على الديمقراطية ولكن لا بد من المرور من هذه المراحل الصعبة.

أحمد منصور: رغم نفوذ المرأة التونسية دورها الكبير الذي لعبته في الثورة وفي الحياة، نفوذها الكبير داخل البيت وخارجه ظلمت المرأة التونسية ظلماً شديداً في تشكيلة الحكومة، نصيب المرأة التونسية في الحياة وفي المجتمع وفي الاقتصاد يزيد عن 50% ومع ذلك المرأة التونسية في الحكومة نصيبها لا يزيد عن 9% لماذا هذا الظلم للمرأة التونسية؟ أنا أستغرب ليه النساء في تونس لم يخرجوا أن يتظاهروا ضدكم ويطالبوا بحقهم في الحكومة لأن 50% على الأقل نساء؟

مصطفى بن جعفر: هنّ مدعوات إلى الاعتصام والاحتجاج وفي هذا عندك حق يعني، هذا عيب من عيوب التركيبة والتشكيلة الحكومية الأخيرة على كل حال نحن حاولنا أن نعطي المثال على مستوى المجلس الوطني التأسيسي حيث هنالك قرابة 30 % من النواب هنّ نسوة.

أحمد منصور: فعلاً هذا كان تقدم غير عادي لم يحدث في أي دولة أخرى وأثبتوا كفاءة عالية في الفترة الماضية لكن بالنسبة للحكومة فقط 9 %.

مصطفى بن جعفر: هذا عيب.

أحمد منصور: يعني مسؤولية رئيس الحكومة.

مصطفى بن جعفر: بالطبع.

أحمد منصور: النساء لا بد أن يخرجنّ ضده.

مصطفى بن جعفر: نحن في مرحلة انتقالية نتمنى أن نخلص في أقرب الأوقات وأن ننظم انتخابات يعني في أفضل الظروف.

التعيينات في المناصب المفصلية

أحمد منصور: هناك مشكلة الآن تسبب قلق لدى كثير من الناس وهي أيضاً قضية الدور أيضاً المنوط بالحكومة في مراجعة التعيينات الحزبية التي جرت في الفترة الماضية هناك بعض الأرقام يقال أن هناك 14 ألف موظف حزبي عينوا في الفترة الماضية وسوف تطيح الحكومة بهؤلاء جميعاً هذا يحدث عدم استقرار في الجهاز الإداري للدولة.

مصطفى بن جعفر: بالطبع هذا لغو وفيه كثير من المبالغة أولاً أي حكومة لها مسؤولية في فتح باب للوظيفة العمومية وهي مطالبة به حتى في إطار برنامج التنمية وفي إطار

الميزانية العادية للدولة، ما يمكن أن يعاب هو بعض تعيينات في بعض الوظائف المفصلية، البعض بالطبع.

أحمد منصور: طيب إنا نتكلم عن عشرات الوظائف مئات؟

مصطفى بن جعفر: طبعاً.

أحمد منصور: ليس أكثر؟

مصطفى بن جعفر: بالطبع ليس أكثر في هذه الوظائف ربما ستقع مراجعة على أساس الكفاءة ولا على أساس التحزب.

أحمد منصور: يعني كل شخص كفؤ مهما كان انتمائه الحزبي لن يُقال من منصبه؟

مصطفى بن جعفر: بأي دولة مدنية ديمقراطية..

أحمد منصور: من الذي يحدد الكفاءة، الكفاءة نسبية هنا؟

مصطفى بن جعفر: الحكومة هي مسؤولة عن ذلك.

أحمد منصور: الحكومة حتى ترضي الأطراف الأخرى ستطيح، النهضة كانت قبلها تطيح برجال النهضة وتأتي برجال آخرين..

مصطفى بن جعفر: إذا كانوا أكفاء ليس هنالك أي مبرر، نحن اخترنا حكومة غير متحيزة من كفاءات من تكنولوجيات لا أرى أنهم سيأتون بعقلية المحاسبة ومحاكم التفتيش، هذا غير ممكن في تونس.

أحمد منصور: سيادة الرئيس منذ ثلاث سنوات وأنت دخلت في عمق، صحيح أنت رئيس المجلس التشريعي لكن دخلت في عمق أجهزة الدولة وعرفت كيف تجري الأمور..

مصطفى بن جعفر: كل شيء نسبي.

أحمد منصور: هل المجيء بمجموعة من التكنولوجيات ليس لهم الخبرة العملية في إدارة الدول وليس في إدارة شركات أو مصانع أو جامعات أو غيرها يمكن أن يقوموا بهذه المهمة الخطيرة في هذه الفترة العصبية من تاريخ تونس، برضه يعني هذا نوع من التفاؤل الكبير يعني؟

مصطفى بن جعفر: هو في الحقيقة أصبح ضرورة، منطقياً..

أحمد منصور: على ما الوزير يفهم الوزارة يكون طلع وتكون مهمته خلصت.

مصطفى بن جعفر: لكن عندما أصبح المشكل هو التجاذبات السياسية والتحزب والإشاعات تلو الإشاعات على أن الحكومة الماضية كانت أكثر منحازة إلى الانتماءات إلى التسميات بحسب الانتماء خلافاً على..

أحمد منصور: هذا يعني لن تأتي حكومة منتمية بعد ذلك؟

مصطفى بن جعفر: لا ستأتي.

أحمد منصور: إذن الانتخابات جاءت بالنهضة بعد كده، وستقولون نفس الكلام عليها.

مصطفى بن جعفر: لا لأن الانتخابات القادمة ستفرز، ستفرز أولاً النتائج المتطابقة مع المشهد السياسي الجديد، لأن المشهد السياسي تغير هذا لا شك فيه، اليوم نحن مطالبون بالمعادلة بين الشرعية الانتخابية وهي حاصلة في المجلس الوطني التأسيسي ولم تتغير رغم كل المحاولات والاعتصامات والشرعية التوافقية التي تفرض أن نكون منفتحين أكثر على المجتمع المدني وعلى الضغوطات وعلى ربما الاختلافات والاحتجاجات، لا بد أن نكون مصغيين تمام الإصغاء إلى هذه الأصوات وهذا ما دفعنا إلى هذا الحل، ربما قد يكون ليس الحل المثالي، حكومة غير متحزبة في ظرف يبعث على الاطمئنان لكل الأطراف، هذا الهدف هو طمأنة كل الأطراف والخروج من التجاذبات الحزبية.

أحمد منصور: سيادة الرئيس قلت كلمة حلوة دي الوقت.

مصطفى بن جعفر: آه.

أحمد منصور: قلت المشهد السياسي..

مصطفى بن جعفر: جملة واحدة؟

أحمد منصور: لا أنا بس آخذ وأبروز كل اللي بتقوله حلو.

مصطفى بن جعفر: شكراً.

أحمد منصور: قلت المشهد السياسي تغير، معنى ذلك أن النهضة خسرت وأصبحت هناك قوة أخرى موجودة على الساحة.

مصطفى بن جعفر: لا برزت قوة جديدة هذا واضح عندما أقول أن المشهد..

أحمد منصور: مثل رجال النظام القديم الذين يبلورون وضعهم الآن لكي يعودوا..

مصطفى بن جعفر: صح منهم رجالات..

أحمد منصور: وهل ستسمحون لهم أن يرجعوا ولا..

مصطفى بن جعفر: لا لن نسمح، لكن الشعب، لا بد أن يأخذ الشعب ويتحمل مسؤوليته نحن نقول..

أحمد منصور: أنت الآن لا بد أن تضع القوانين وتطبقها، وتطبق ما تحتاجه هذه القوانين لأنهم يملكون الفلوس والناس غلبة ويمكن أن يشترروا..

مصطفى بن جعفر: لكن هذا إذا كان انطلقنا في هذا المنطق لا مجال للديمقراطية، لا بد أن نبقي على التعيينات..

أحمد منصور: ولكن الديمقراطية لها عيوب.

مصطفى بن جعفر: بالطبع لكن ربما عيوبها أقل من مساوئها، أقل من..

أحمد منصور: معنى ذلك أنك تتوقع تركيبة أخرى غير الموجودة حالياً للمجلس التشريعي القادم.

مصطفى بن جعفر: شيء طبيعي، سيكون شيئاً طبيعياً لأنه سيعكس وضعاً جديداً، والشعب حي والتطور موجود والتغييرات.. كل ما سنحرص عليه هو أن تأخذ العدالة الانتقالية المكانة التي تستحق في الأسابيع والأشهر القادمة، سنقول بكل صراحة لا لرجوع الاستبداد ولمنظومة الاستبداد والفساد، يعني سننبه الشعب وفي نهاية الأمر الشعب سيختار وأتمنى أن يكون خياره أحسن اختيار.

أحمد منصور: الآن بالنسبة للترويكا القائمة الآن الثلاثية أو التي كانت قائمة حينما كانت النهضة في السلطة، هل تتوقع أنكم ستخوضون الانتخابات القادمة بنفس هذه التشكيلة لتواجهوا القوى الأخرى التي ظهرت ومنها قوى النظام القديم؟

مصطفى بن جعفر: للتذكير نحن لم نخض الانتخابات السابقة كطرف.

أحمد منصور: بالترتيب.

مصطفى بن جعفر: طبعا كل حزب..

أحمد منصور: ماذا حدث من بعد..

مصطفى بن جعفر: يعني كل حزب له مشروعه وله برنامجه الاقتصادي والاجتماعي، ليس لنا نفس البرنامج..

أحمد منصور: لكنك تتوقع أن ليس قوة واحدة ستنفرد بحكم الكرسي.

مصطفى بن جعفر: هذا يظهر لي أن هذا الأمر متفق عليه عند كل الأطراف.

أحمد منصور: يعني تونس لن تحكم من قوة واحدة.

مصطفى بن جعفر: لن تحكم من قوة واحدة والحمد لله.

أحمد منصور: لن تحكم، أنا أتكلم عن المستقبل.

مصطفى بن جعفر: لن.. في المستقبل القريب.

أحمد منصور: أيوه.

مصطفى بن جعفر: قد تتشكل شيئا فشيئا..

أحمد منصور: قوى غالبية يعني.

مصطفى بن جعفر: لكن في الوقت الحاضر واضح أن التوافق، الائتلاف، التحالفات ضرورية لإدارة شؤون البلد، هذا واضح.

حل استثنائي لوضع استثنائي

أحمد منصور: هناك علامات استفهام كبيرة حول الدور السياسي الذي تقوم به أو الذي يقوم به الاتحاد التونسي للشغل، منظمة نقابية من المفترض أن مهمتها الأساسية هي مراعاة الحقوق النقابية للمنتمين إليها ولكنها أصبحت اللاعب الأساسي أو لاعب أساسي في صياغة المشهد السياسي في تونس، ليست حزبا سياسيا وإنما هي قوة اقتصادية، قوة مهنية تلعب هذا الدور، هل ستبقى على وضعها أم من الأفضل لتونس أن كل نقابة تعمل وحدها وتعود لمراعاة المنتمين إليها؟

مصطفى بن جعفر: هو في الحقيقة عندما نتعمق في المشهد نرى أن الحل استثنائي والوضع استثنائي. الوضع الاستثنائي لهذه المرحلة الانتقالية معروف حتى في تاريخ بلدان أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، هو وضع دقيق وله تشعب خصوصي، هذا الوضع جعل أن القيادات السياسية والتجاذبات الحزبية خلقت وضعاً لم يكن في إمكان السياسيين والقيادات السياسية لوحدها أن تجد الحل للخروج من الأزمة، فكانت الحاجة ماسة لمن يقوم بدور الحكم والحمد لله أقول الحمد لله لأنني أعرف، أنا كنت نقابيا قديما في السنوات التي كانت قبل الثورة، الحمد لله انه كانت لنا منظمات وطنية قادرة على القيام بهذا الدور، دور الحكم وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء ووجود الحل ورسم

خارطة طريق وفتح حوار وطني وقع فيه شيء من التلكؤ في البداية لكن فرض نفسه بشكل منطقي وسمح لنا بقوى ذاتية بأساليب تونسية بدون أي تدخل أجنبي أن نحل مشكلتنا وأن نجد..

أحمد منصور: هل سيبقى أم انه مرحلة؟

مصطفى بن جعفر: لا هو مرحلة، هو مرتبط بالمرحلة، أمني بالطبع للقيادات السياسية القادمة أن لا تكون محتاجة لمن يلعب دور الحكم، دور الحكم هو قاعدة العمل، هو الحريات، هو القانون، ونقبل ببعضنا البعض لأننا في المرحلة الانتقالية للأسف شق من الأطراف السياسية لم يهضم نتائج الانتخابات السابقة فكانت منذ انطلاقة الحكومة الأولى..

أحمد منصور: تعرقل.

مصطفى بن جعفر: يعني أخذت موقف الاحتجاج الصارم المستميت والمطلق، أصبح الوضع ليس من السهل التحكم فيه، وكانت.. ثم جاءت أحداث خطيرة لا تنسجم مع تقاليد تونس وهي الاغتيال السياسي الأول في 6 فبراير للشهيد شكري بلعيد وتونس يعني تعبر..

أحمد منصور: تمر سنة الآن..

مصطفى بن جعفر: تمر سنة، ألم شديد ثم الخطب الثاني يعني بمناسبة اغتيال أحد زملائنا في المجلس الوطني التأسيسي الحاج محمد البراهمي، وهي أحداث حقيقة أحدثت ارتباكا كبيرا على الساحة السياسية لأنها ليست في تقاليد تونس.

أحمد منصور: هل تنوي الترشح لرئاسة الدولة في الانتخابات القادمة؟

مصطفى بن جعفر: في الوقت الحاضر لا أفكر في ذلك تماما.

أحمد منصور: لكن بعد شوية ممكن تفكر.

مصطفى بن جعفر: بعد شوية، بعد ست سبع أشهر بعد ما نخلص يعني من المهام التي بقيت بين أيدينا.

أحمد منصور: لكن الأمر وارد عندك.

مصطفى بن جعفر: وارد قد يكون واردا بالطبع.

أحمد منصور: بعد ثلاث سنوات من الثورة، إنجاز أهم مشروع من مشاريع الثورة وهو الدستور، كيف تنظر لمستقبل تونس في ظل الضبابية الموجودة في المشهد؟

مصطفى بن جعفر: يعني تصوري هو أننا نذهب إلى أكثر فأكثر من الاستقرار وإعداد الانتخابات هو في حد ذاته محطة أساسية لنهاية المرحلة الانتقالية والدخول في مرحلة مستقرة يمكن للحكومة القادمة أن تضبط مراجعة للبرنامج التنموي لأن تونس بحاجة إلى ذلك، ربما إصلاحات جذرية في القطاعات الأساسية التي تفضلت وتحدثت عنها طوال كل السهرة، الجهاز الإعلامي، الجهاز القضائي، الجهاز الأمني رغم ما..

أحمد منصور: الجهاز الإداري المترهل في الدولة..

مصطفى بن جعفر: ربما هو مترهل لكنه كان ربما العمود الفقري الذي مكن الثورة التونسية أن تكون ثورة سلمية وأن نصل إلى ما حققناه بأقل التكاليف رغم الصعوبات والعراقيل، يعني هو مكسب في الحقيقة، مكسب تاريخي، من التقاليد التونسية أنا لها إدارة مستقرة، فيها بالطبع من هم فاسدون لكن فيها الأغلبية الساحقة من أناس ثقة يقومون بعملهم ومكنوا هذه الدولة في هذه الفترة العصيبة من تجاوز العقبات بأقل التكاليف مرة أخرى.

أحمد منصور: الرئيس مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي التونسي البرلماني شكراً جزيلاً لك على ما تفضّلت به. كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم أملين أن نكون قد قدمنا لكم رؤية عن واقع تونس ومستقبلها من خلال الدستور الذي أنجزته بعد ثلاث سنوات من الثورة، في الختام أنقل لكم تحية فريق البرنامج من تونس والدوحة، وهذا أحمد منصور يحييكم بلا حدود من تونس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

